مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 23، ديسمبر 2019، ص - ص: 193 – 234
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الفوائد الحديثية في الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية

The modern benefits in the virtues of Muhammadiyah an Al-Mustafouriyah

طالبة دكتوراه حرز الله سهام
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1
Sihamharzallah3@gmail.com
مخبر الانتماء: الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة

تاريخ الإرسال: 2019/09/15 تاريخ القبول: 2019/12/23

الملخص:
جمع الإمام الترمذي الأحاديث التي تصف شمائل النبي ﷺ وخصاله في كتابه الشمائل، والذي يُعد من أجلّ المصنفات وأنفعها في بابها، والأمر الذي زاد الكتاب حلاوة وجمالا ومتعة؛ تعقيبات المؤلف الحديثية التي إن دلّت على شيء فإنها تدل على رسوخ قدمه في صناعة نقد الأحاديث وبيان عللها وأخطاء رواتها.
وقد حوت هذه التعقيبات مجموعة من الفوائد الحديثية الدقيقة المتعلقة بعلمي الرواية والدراية، حيث إن كل فائدة منها تصلح أن تُكتب حولها بحوث ودراسات جد مهمة لطالب علم الحديث النبوي الشريف.
وفي هذه الدراسة عمدت إلى جمع هذه التعقيبات التي بلغت واحدا وعشرين تعقيبا ثم قمت بدراستها دراسة نقدية حديثية وفق المنهج المعمول به ثم رتبتها تحت مبحثين أساسيين.
الكلمات المفتاحية: الفوائد؛ الحديثية؛ الشمائل؛ المحمدية.

Abstract:
Imam Al-Tirmidhi collected the hadiths that describe the qualities of the prophet (peace and blessing of Allah be upon him) and his qualities in his book "Al-shama'il" which is considered one of the greatest and most useful in its field (door). And the fun and modern comments of the author increased the beauty and the sweetness of the book, and that shows the firm foot of Imam Al-Tirmidhi in the industry of making criticism of the talk and stating the faults and the errors of its narrators. These comments may contain a range of modern and accurate benefits related to the science of knowledge and

know-how, and each of these benefits can be used to write about research and studies that are very important for the students of hadith. And in this study, I tried to collect these comments, which amounted to twenty –one comment and then I studied them through a recent critical study according to the established method and then I arranged them under two main subjects.

Key words: interest, Hadith, benefits, Mustafouriyah.

مقدّمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أما بعد:

يُعد الإمام الترمذي من المحدثين النقاد الذين ساهموا في الحفاظ على السنة النبوية والذب عنها، وذلك من خلال تراثه العلمي الذي نثر فيه عصارة سنوات كثيرة من السعي في طلب العلم؛ خاصة كتابه الماتع "الجامع الصحيح" الذي تميز به عن غيره من كتب السنة بمنهجه الفريد، وكتابه "الشمائل المحمدية" الذي يُعد من أهم مصادر السيرة التي نقلت لنا شمائله ﷺ ومكارم أخلاقه وخصاله الشريفة مع خالقه ومع أهله وأصحابه بطريقة جعلته يتصدر كل الكتب التي تناولت هذا الجانب الشريف من حياته ﷺ، وقد خدمه العلماء خدمة جليلة بين شارح لمتنه ومختصرا لأسانيده، وبين مترجم لرجاله وناظِمٍ لها، وبين مترجم لها إلى لغات أخرى... وقد كانت عادة العلماء وطريقتهم في كتابة السيرة النبوية أو كتابة الشمائل هي جمع الروايات والنصوص فقط، وقد سار الترمذي كغيره من العلماء على ذلك ولكنه تفرّد بمنهج مميز؛ حيث أحسن ترتيب الأبواب وترتيب الأحاديث تحتها، إلا أنه رحمه الله غلب عليه طبعه النقدي للمرويات، فعقّب على بعض النصوص تعقيبات جدّ دقيقة توحي بسعة دائرة حفظه وقوة ذاكرته في التمييز بين الروايات ومقابلة بعضها ببعض وكشف عللها، وبيان أخطاء رواتها، وهو الصنيع الذي جعل كتابه ينال هذه المكانة العالية بين بقية كتب الشمائل، وقد رأيت أن تحظى هذه التعقيبات بالعناية لما فيها من الفوائد والفرائد، فآثرت تتبعها بالجمع والدراسة نظرا لأهميتها، وقصْد تجلية الغموض عنها، كونها تمثل جانبا من جوانب الصناعة

الحديثية عنده؛ سيما أن الإمام الترمذي لم يوردها في الجامع الصحيح رغم تخريجه لبعض أحاديثها.

وقد عنونت هذا البحث بـ: **الفوائد الحديثية في الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية** وقسمته إلى: مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ وفق الخطة التالية:

مقدمة: ضمنتها تمهيدا حول الإمام الترمذي ومكانة كتاب الشمائل وعنوان البحث وخطته.

المبحث الأول: جعلته للفوائد الإسنادية في خمسة مطالب.

المطلب الأول: بيان من اختلف في اسمه وصحبته والوحدان من الصحابة رضي الله عنهم.

المطلب الثاني: التنبيه على اختلاف أسماء الرواة وكناهم والتمييز بين أسمائهم المختلفة.

المطلب الثالث: التنبيه على الرواة المجهولين والمختلف في نسبتهم.

المطلب الرابع: بيان العلة الواقعة في السند ونوعها.

المطلب الخامس: التنبيه على درجة الحديث.

المبحث الثاني: جعلته للفوائد المتنية في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: بيان غريب ألفاظ الحديث الشريف.

المطلب الثاني: التنبيه على آراء الفقهاء والمجتهدين في المسألة الفقهية.

المطلب الثالث: بيان نوع العلة الواقعة في المتن.

خاتمة: ضمنتها أهم النتائج وبعض المقترحات.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ورود تعقيبات من الإمام الترمذي على بعض الأحاديث النبوية، والتي يعتريها الغموض من جوانب عدة، وقد وجدت أن هذه التعقيبات تتضمن فوائد مهمة ودقيقة لا تظهر أهميتها إلا بعد جمعها ودراستها وكشف الغموض من حولها، لإبراز جانب مهم من جوانب منهج الإمام الترمذي في الصناعة الحديثية، ولبيان مدى القيمة العلمية لهذه الفوائد.

ولهذا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- ما أبرز معالم منهج الإمام الترمذي في الصناعة الحديثية من خلال هذه التعقيبات؟

أهداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات منها:

- استقراء تام لأحاديث كتاب الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية للإمام الترمذي والوقوف على جانب من جوانب حياة النبي ﷺ.
- جمع هذه التعقيبات ودراستها دراسة نقدية حديثية وتسليط الضوء على جانب مهم من منهج الإمام الترمذي في التعامل مع الأحاديث تصحيحا وتضعيفا.
- إيراد بعض أقوال وآراء الأئمة النقاد المتقدمين منهم والمتأخرين وكذلك المعاصرين، وإجراء مقارنة بين آراء هؤلاء العلماء.

منهج البحث: ينتهج البحث عدة مناهج علمية منها:

المنهج الاستقرائي: وذلك بقراءة كتاب الشمائل وكل شروحه ومختصراته وكل كتاب خدمه؛ بغية جمع تلك الفوائد والفرائد لتيسير دراستها.

المنهج التحليلي: وذلك بتحليل وتفكيك عبارات الإمام الترمذي ومحاولة فهم المراد منها، والكشف عن دلالاتها وصولا إلى بعض قواعده في النقد ومنهجه في ذلك.

المنهج المقارن: و ذلك بمقارنة آراء الإمام الترمذي- باعتباره من نقاد عصر الرواية- مع آراء نقاد العصور المتأخرة.

الدراسات السابقة:

في حدود علمي لم أقف على دراسة أو بحث تناول هذه التعقيبات وجمع الفوائد منها عدا بعض الإشارات القليلة التي أشار إليها بعض الشرّاح الذين تناولوا كتاب الشمائل بالشرح والتحليل.

تمهيد: مدخل إلى مصطلحات البحث والتعريف بها.

الفوائد: قال ابن منظور: الفائدة ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفيده، ويستحدثه[1].

الحديثية: نسبة إلى حديث النبي ﷺ. والحديث في عُرف المحدثين هو: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة[2].

تعريف الشمائل لغة:

جاء معنى الشمائل في معاجم اللغة العربية بمعنى الخَلق والخُلق، قال ابن منظور: والشِّمال خَلِيقة الرَّجُل وجمعها شَمائل، وقال لبيد:

هُمُ قَوْمِي وقد أَنْكَرْتُ منهم شَمائلَ بُدِّلُوها من شِمالي

وإِنَّها لحَسَنةُ الشَّمائل ورجُل كَريم الشَّمائل أَي في أَخلاقه ومخالطتِه ويقال فلان مَشْمُول الخَلائق أَي كَريم الأَخلاق أُخِذ من الماء الذي هَبَّتْ به الشَّمالُ فبرَّدَتْه[3].

تعريف الشمائل اصطلاحا

الشَّمَائِل: الخصائل الحميدة والطبائع الْحَسَنَة؛ جمع شميلة كالشمائم جمع شميمة والكرائم جمع كَرِيمَة. وَقيل جمع شمال بِالْكَسْرِ وَهُوَ الْخلق بِالضَّمِّ يُقَال فلَان كريم الشَّمَائِل. والخلق بِالضَّمِّ وَسُكُون الثَّانِي السجية والطبيعة وَهُوَ مُخْتَصّ بِالصِّفَاتِ الْبَاطِنَة[4].

وعرفها عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر بقوله: " والشمائل: المراد بها خصال الإنسان، وأوصافه، وخِلاله، وأخلاقه، وآدابه ونحو ذلك، يقال: فلان حسنُ الشَّمائل، أي حسن الأخلاق، ويقال: كريم الشَّمائل، أي كريم الأخلاق، ولهذا سمَّى الإمام الترمذي - رحمه الله - وغيره من أهل العلم أوصاف النبي ﷺ وأخلاقه وآدابه وما يتعلق به بـ"الشَّمائل"[5].

المحمدية: نسبة للنبي محمد ﷺ.

الخصائل: مفردها الْخصْلَة: بِضَم الأول وَسُكُون الثَّانِي الشّعْر الملفوف. وَفِي الْقَامُوس الشّعْر الْمُجْتَمع جمعهَا الْخِصَال. والخصلة بِالْفَتْح (خوى وعادت) وَهِي أَعم من أَن يكون حَسَنَة وقبيحة وَجَمعهَا الخصائل[6].

المصطفوية: نسبة للمصطفى ﷺ.

المبحث الأول: الفوائد الإسنادية

تضمن هذا المبحث بعض الفوائد المتعلقة بالسند، وهي موزعة على أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: بيان من اختلف في اسمه وصحبته والوحدان من الصحابة رضي الله عنهم.

إن معرفة الصحابة علم مهم من علوم الحديث النبوي الشريف، ألّف فيه العلماء البحوث والتآليف الكثيرة وله فوائد عظيمة أهمها معرفة المتصل من المرسل، والإمام الترمذي واحد من هؤلاء العلماء الذين تكلموا وبيّنوا أحوال بعض الصحابة الذين دار الخلاف حول صحبتهم أو اسمهم أو أكثرهم حديثا أو...وذلك من خلال تعليقاته على بعض الأحاديث، ومن الأمثلة على ذلك:

الفرع الأول: بيان من اختلف في اسمه وصحبته.

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنِ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو رِمْثَةَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ ابْنٍ لِي، فَقَالَ: «ابْنُكَ هَذَا؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ أَشْهَدُ بِهِ، قَالَ: «لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ» قَالَ: وَرَأَيْتُ الشَّيْبَ أَحْمَرَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو رِمْثَةَ اسْمُهُ: رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِبِيٍّ التَّيْمِيُّ"[7].

وأبو رمثة صحابي اختلف في اسمه اختلافا كبيرا، قال الحافظ ابن حجر: قيل اسمه رِفاعة بن يَثْربي، ويقال: عكسه، ويقال: عُمارة بن يَثْربي، ويقال: حيَّان بن وَهْب، وقيل: جندب، وقيل: خَشخاش: صحابيٌّ، قال ابن سعد: مات بإفريقية [8]. والذي رجحه الترمذي هو أن اسمه رفاعة بن يثربي متابعا في ذلك شيخه البخاري و كذا الإمام أحمد، وممن رجح ذلك من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر بعد أن تتبع أقوال العلماء فجعل بعضها خطأ وبعضها مرجوحة؛ فقال: فالراجح الصحيح عندنا، هو الذي جزم به الإمام أحمد، قال عبد الله بن أحمد: "قال أبي: اسم أبي رمثة: رفاعة بن يثربي". وهو الذي جزم به البخاري في الكبير، قال: "رفاعة بن يثربي أبو رمثة[9].

2/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ دَغْفَلِ بْنِ حَنْظَلَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قُبِضَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَدَغْفَلٌ لَا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا [10].

كذلك ممن اختلف في صحبته؛ دغفل بن حنظلة. ودَغْفَل -بغين معجمة وفاء وزن جعفر- ابن حنظلة بن زيد بن عبدة بن عبدة بن عبد الله بن ربيعة بن عمرو بن شيبان بن ذهل الشيباني الذهلي النسابة. يقال: له صحبة، قال نوح بن

حبيب القومسي فيمن نزل البصرة من الصحابة: دغفل النسابة، وقال في موضع: يقال: إنه رأى النبي ﷺ وقال الباوردي: في صحبته نظر[11].

ووافقه على ذلك ابن أبي حاتم فقال: حدثنا عبد الرحمن، أنا حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إلي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: دغفل بن حنظلة، له صحبة ؟ قال: ما أعرفه. قال أبو محمد: يعني لا يعرف، له صحبة أم لا ؟[12]

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: دغفل بن حنظلة له صحبة؟ قال: لا، من أين له صحبة؟ كان صاحب نسب [13].

قال عمرو بن علي الفلاس: وليس بصحيح أنه سمع من النبي ﷺ [14].

بل وعدّه ابن المديني من المجهولين فقال: وقال أبو الحسن بن البراء، عن علي بن المديني: الذين روى عنهم الحسن من المجهولين، فذكرهم، وذكر منهم دغفل بن حنظلة [15].

قال البخاري: ولا يُعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ، وقَالَ ابْن عَبَّاسٍ وعَائِشَةُ وَمُعَاوِيَةُ: تُوُفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَهَذَا أَصَحُّ[16].

الفرع الثاني: بيان الوحدان من الصحابة رضي الله عنهم.

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو مَالِكٍ هَذَا هُوَ: سَعْدُ بْنُ طَارِقِ بْنِ أَشْيَمَ، وَطَارِقُ بْنُ أَشْيَمَ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ.

وسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حُجْرٍ يَقُولُ: قَالَ خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ: رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ - رضي الله عنه - صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا غُلاَمٌ صَغِيرٌ[17].

أما هذا الحديث فقد نبه الترمذي على صحبة طارق بن أشيم.

أبو مالك الأشجعي هو: سعد بن طارق بن أشيم، أبو مالك، الأشجعي، الكوفي. قال ابن حجر: ثقة [18] وطارق بن أشيم هو: طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي، والد أبي مالك، سعد بن طارق، له صحبة روى عن: النبي ﷺ، وعن

الخلفاء الأربعة. روى عنه: ابنه أبو مالك الأشجعي، روى له البخاري في " الأدب " والباقون، سوى أبي داود [19].

ومن قال بصحبته أيضا أبو حاتم الرازي [20]، و البخاري[21]، وابن حبان[22] والذهبي[23] والإمام الترمذي من خلال تعليقه على هذا الحديث، والحافظ ابن حجر[24].

ونفى ذلك أيضا الخطيب البغدادي؛ قال ابن حجر: وأغرب الخطيب فقال في كتاب القنوت في صحبته نظر، وما أدري نظر فيه بعد هذا التصريح لعله رأى ما أخرجه ابن منده من طريق أبي الوليد عن القاسم بن معن، قال سألت آل أبي مالك الأشجعي: أسمع أبوهم من النبي ﷺ؟ قالوا: لا، وهذا نفي يقدم عليه من أثبت، ويحتمل أنه عني بقوله أبوهم أبا مالك، وهو كذلك لا صحبة له إنما الصحبة لابنه والله أعلم[25].

وأما ملا علي القارئ فقال: "وَأَغْرَبَ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ بَيْنَ التِّرْمِذِيِّ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ فَكَأَنَّهُ تَبِعَ كَلَامَ الْحَنَفِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حُجْرٍ يَقُولُ قَالَ خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ صَغِيرٌ) حَيْثُ قَالَ: فَعَلَى هَذَا كُلٌّ مِنْ قُتَيْبَةَ وَعَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ تَبَعُ تَابِعِيٍّ وَهُمَا شَيْخَا الْمُصَنِّفِ بِلَا وَاسِطَةٍ وَأَكْثَرَ مِنْهُمَا انْتَهَى، وَحَاصِلُهُ أَنَّ بَيْنَ الْمُصَنِّفِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةً، وَهُوَ نَتِيجَةُ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ، وَأَمَّا قَوْلُ شَارِحٍ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ صَحَابِيٌّ عَلَى قَوْلِ خَلَفِ بْنِ خَلِيفَةَ فَخَطَأٌ إِذْ لَا خِلَافَ فِي كَوْنِهِ صَحَابِيًّا بَلِ الْخِلَافُ فِي رُؤْيَةِ خَلَفٍ إِيَّاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.[26]

أما قول خلف بن خليفة الذي أورده الترمذي عقب هذا الحديث فقد اختلفت أقوال شراح الشمائل في مقصود الإمام من إيراده، فمنهم من قال: غرض المؤلف من سياق ذلك بيان أنه من اتباع أتباع التابعين لأنه بينه وبين الصحابي واسطتين علي بن حجر و خلف بن خليفة، فالمصنف اجتمع بعلي بن حجر وهو اجتمع بخلف بن خليفة، وهو رأى الصحابي وهو عمرو بن حريث رضي الله عنه [27].إلا أن سيد بن عبّاس الجليمي محقق الشمائل استبعد ذلك[28].

وأما الهيثمي في أشرف الوسائل فقد قال إن في كلام الترمذي تعقيبا ونظرا، ثم أورد كلام ابن عدي الذي في الكامل أن خلف بن خليفة لم تصح رؤيته للنبي ﷺ، وأورد قول سفيان بن عيينة من طريق الإمام أحمد الذي يقول:

ثنا أحمد بن حماد، حدثني عبد الله بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: قال رجل لسفيان بن عيينة: يا أبا محمد عندنا رجل يقال له خلف بن خليفة يزعم أنه رأى عمرو بن حريث. فقال: لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث [29]، وعند المزي في تهذيب الكمال قال: كذب [30].

2/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَيْتُ عِنْدَهُ دُبَّاءً يُقَطَّعُ فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: «نُكَثِّرُ بِهِ طَعَامَنَا» قَالَ أَبُو عِيسَى: "وَجَابِرٌ هُوَ جَابِرُ بْنُ طَارِقٍ وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي طَارِقٍ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَعْرِفُ لَهُ إِلَا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ، وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ: سَعْدٌ "[31].

أخرج هذا الحديث كل من النسائي في السنن الكبرى بهذا الإسناد، وابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد به. رجال سنده كلهم ثقات.

وجابر هو الصحابي جابر بن طارق الأحمسي لم يرو عنه إلا ابنه حكيم بن جابر[32]. وقد يُنسب إلى جده جابر بن عوف، فيقال: جابر بن عوف، ويقال جابر بن أبي طارق [33]؛ إلا أن ابن حبان وهم في اسمه كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فقال: وفرّق ابن حبّان بين جابر بن طارق الأحمسي وجابر بن عوف الأحمسي، فقال في الأوّل: سكن الكوفة، وكان يخضب بالحمرة، وقال في الثاني: له صحبة، وهو والد حكيم. وكذا استدرك ابن فتحون جابر بن طارق على أبي عمر حيث أورد جابر بن عوف: وكلّ ذلك وهم، فهو رجل واحد[34].

وأما قوله: "لا نعرف له إلا هذا الحديث الواحد " فقد ذكر الحافظ ابن حجر حديثا آخر له رواه ابن السكن من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن حكيم بن جابر- وكان من أهل القادسيّة- عن أبيه، فذكر حديثا وهو عند الشيرازي في الألقاب بدون قوله: وكان من أهل القادسية- أن أعرابيا مدح النبيّ ﷺ حتى أزبد شدقيه فقال: "عليكم بقلّة الكلام فإنّ تشفيق الكلام من شقاشق الشّيطان" [35]. كما أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة[36] وابن أبي شيبة في المصنف عن وَكِيع عن ابْن أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ مرسلا ودون ذكر سبب الورود[37].

وأبو خالد ممن اختلف في اسمه؛ قيل اسمه سعيد، وقيل هرمز، وقيل كثير. روى عن أبي هريرة وجابر بن سمرة، وعنه ابنه إسماعيل[38].

المطلب الثاني: التنبيه على اختلاف أسماء الرواة وكناهم والتمييز بين أسمائهم المختلفة.

إن البحث في الرواة علم من علوم الحديث المهمة في تمييز الرجال وعدم الاشتباه بهم، والذي يترتب عليه الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، وقد نبه الترمذي على ذلك لرفع الغموض حول هؤلاء الرواة، وتوضيح حالهم. ومن الأمثلة على ذلك:

الفرع الأول: التنبيه على اختلاف أسماء الرواة وكناهم.

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: «أَهْدَى دِحْيَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفَّيْنِ، فَلَبِسَهُمَا». وَقَالَ إِسْرَائِيلُ: عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ «وَجُبَّةً فَلَبِسَهُمَا حَتَّى تَخَرَّقَا» لَا يَدْرِي النَّبِيُّ ﷺ أَذَكَّى هُمَا أَمْ لَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: " وَأَبُو إِسْحَاقَ هَذَا هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، وَاسْمُهُ سُلَيْمَانُ[39].

اشتمل هذا الحديث على جملة من الفوائد الجليلة، أولها: إيراد الترمذي طريقين لهذا الحديث، فالأول صحيح والثاني ضعيف؛ لأن فيه جابر بن يزيد الجعفي، أحد علماء الشيعة وهو ضعيف بإجماع العلماء. قال إمام المحققين الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب: ضعيف رافضي [40].

ثانيها: بيانه لاسم أبي إسحاق، وهو "سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي. قيل: إن اسم أبي سليمان: فيروز، وقيل: خاقان، وقيل: مهران. سمع عبد الله بن أبي أوفى، وعامرا الشعبي، وعكرمة مولى ابن عباس وخلقا كثيرا من تابعي أهل الكوفة. روى عنه ابنه إسحاق، والعوام بن حوشب، وسفيان الثوري وشعبة، و أبو عوانة، و عبد الواحد بن زياد، وسفيان بن عيينة، وهشيم وغيرهم"[41].

وكان أحمد بن حنبل يعجبه حديث الشيباني ويقول: هو أهل أن لا ندع له شيئا.[42] ووثقه كل من أبي حاتم[43] والنسائي[44]، والعجلي[45]، ويحيى بن معين [46]، والحافظ ابن حجر.[47]

الفرع الثاني: التمييز بين أسماء الرواة الذين ذكروا بأسماء مختلفة.

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ هُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى مَيْمُونَةَ فَجَاءَتْنَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى يَمِينِهِ وَخَالِدٌ عَلَى شِمَالِهِ، فَقَالَ لِي: «الشَّرْبَةُ لَكَ، فَإِنْ شِئْتَ آثَرْتَ بِهَا خَالِدًا» فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ لِأُوثِرَ عَلَى سُؤْرِكَ أَحدًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا، فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَبَنًا، فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ ". ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِئُ مَكَانَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ غَيْرُ اللَّبَنِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، وَرَوَى شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْمَلَةَ، وَالصَّحِيحُ عُمَرُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ "[48].

بيانه للأسماء المختلف في ضبطها، وعمر بن أبي حرملة من هؤلاء، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وقد قيل: عمرو بن حرملة، والصحيح عمر، من أهل البصرة [49]، وقال الحافظ المزي: قال بعضهم: عمرو بن حرملة ولا يصح[50]، وقد وقع له بالسند الموصول للنبي ﷺ هذا الحديث فقال: وقد وقع لنا حديثه بعلو [51].

روى عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الضب، روى عنه علي بن زيد بن جدعان. وسئل أبو زرعة عنه، فقال: بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث.[52]

وإسناد هذا الحديث ضعيف لأن علي بن زيد ضعفه النقاد، لا يحسن حديثه إلا بالمتابعة والشواهد. قال: الحافظ ابن حجر: ضعيف[53]. و مرة: سيء الحفظ [54]. وقال الجوزجاني: واهي الحديث، ضعيف، و فيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه [55].

2/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِي قَالَ: حَدَّثَتْنَا عَبِيدَةُ بِنْتُ نَائِلٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنِ أَبِيهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا» قَالَ: أَبُو عِيسَى: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عُبَيْدَةُ بِنْتُ نَابِلٍ[56].

تفرد الإمام الترمذي بذكر عبيدة بنت نائل بهذه النسبة، وخالفه كل من أخرج هذا الحديث؛ فأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار[57]، والطبراني في المعجم الكبير[58] عبيدة بنت نابل، وهذا ما أثبته كل من الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة[59]، وأبي بكر البزار في البحر الزخار[60]، ونور الدين الهيثمي في كشف الأستار[61]، إلا أن أقواله في نسبها اختلفت في مواطن من هذا الكتاب؛ فمرة بنت نابل ومرة بنت نابذ[62]، ومرة بنت نائل[63].

والحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة[64]، وتقريب التهذيب[65] والمزي في تهذيب الكمال[66] وتحفة الأشراف[67]، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ قالوا: عبيدة بنت نايل[68].

3/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ إِلَا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ» قَالَ أَبُو عِيسَى: "هَذَا إِسنَادٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا قَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَدْ رَوَى الْحَدِيثَ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ جَمِيعًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"[69].

اشتمل هذا الحديث على الفوائد التالية:

- حكمه على سند الحديث بالصحة، ووافقه الألباني بقوله: إسناده صحيح كما قال المؤلف، والاحتمال الذي ذكره قوي، فالحديث صحيح عن أم سلمة...و عن عائشة...وهما مخرجان في صحيح أبي داود[70] إلا أنه قال في الجامع: حديث أم سلمة حديث حسن

وترجمة الإمام المزي في تهذيب الكمال أن أبا سلمة بن عبد الرحمن روى عن عائشة وأم سلمة معا [71] ووافقه الذهبي في السير[72].

وقول الترمذي " وروى هذا الحديث غير واحد عن أبي سلمة عن عائشة- رضي الله عنهما " يعني كثرة طرقه ورواته.

المطلب الثالث: التنبيه على الرواة المجهولين والمختلف في نسبتهم.

تعد جهالة الرواي من الأسباب المباشرة في رد الحديث وترك الاحتجاج به، و لهذا عني علماء الجرح والتعديل بالبحث والتفتيش عن الرواة

وبيان حالهم، وقد كان الإمام الترمذي من بين هؤلاء النقاد، ومن الأمثلة على ذلك:

الفرع الثاني: التنبيه على الرواة المجهولين.

1/ **قال الترمذي**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ الصَّوَّافُ، عَنْ حَنَانٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمُ الرَّيْحَانَ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ» قَالَ أَبُو عِيسَى: «وَلَا نَعْرِفُ لِحَنَانٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثَ»[73].

يُفهم من تعقيب الترمذي أن الراوي حنان مجهول عنده، وقد تتبعت كل المصنفات التي تعرضت لترجمة حنان الأسدي حيث ذكروا أنه روى عن أبي عثمان النهدي، وروى عنه الحجاج بن أبي عثمان الصّوّاف [74]، إلا أن الإمام ابن حبان ذكره في الثقات[75]، والحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب وقال: مقبول [76].

2/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها -، قَالَتْ: لاَ أَغْبِطُ أَحَدًا بَهَوْنِ مَوْتٍ بَعْدَ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قال أبو عيسى: سألت أبا زرعة فقلت له: من عبد الرحمن بن العلاء هذا؟ قال: هو عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج.[77]

تفرد الترمذي برواية هذا الحديث من هذا الوجه، وقد سأل شيخه أبا زرعة الرازي عن عبد الرحمن بن العلاء وهو مجهول الحال للتنبيه على جهالته.

وعبد الرحمن بن العلاء هو عَبْد الرَّحْمَن بن العلاء بن اللجلاج الغطفاني، ويُقال: العامري الشامي ابن أخي خالد بْن اللجلاج، كان يسكن حلب. روى عن أبيه العلاء بْن اللجلاج، ورَوَى عَنه مبشر بْن إسماعيل الحلبي. ذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات"[78].

وقال المزي: روى له التِّرْمِذِيّ حديثا واحدا، وقد وقع لنا بعلو عنه[79]، ثم ذكر الحديث.

الفرع الثاني: التنبيه على الرواة المختلف في نسبتهم.

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ يَزِيدَ الْفَارِسِيِّ - وَكَانَ يَكْتُبُ الْمَصَاحِفَ - قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ زَمَنَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي النَّوْمِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَشَبَّهَ بِي، فَمَنْ رَآنِي فِي النَّوْمِ فَقَدْ رَآنِي، فهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْعَتَ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّوْمِ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْعَتُ لَكَ رَجُلاً بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، جِسْمُهُ وَلَحْمُهُ أَسْمَرُ إِلَى الْبَيَاضِ، أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ، حَسَنُ الضَّحِكِ، جَمِيلُ دَوَائِرِ الْوَجْهِ، قد مَلَأَتْ لِحْيَتُهُ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ، قَدْ مَلَأَتْ نَحْرَهُ، قَالَ عَوْفٌ: وَلاَ أَدْرِي مَا كَانَ مَعَ هَذَا النَّعْتِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: لَوْ رَأَيْتَهُ فِي الْيَقَظَةِ مَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تَنْعَتَهُ فَوْقَ هَذَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيَزِيدُ الْفَارِسِيُّ هُوَ: يَزِيدُ بْنُ هُرْمُزَ، وَهُوَ أَقْدَمُ مِنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، وَرَوَى يَزِيدُ الْفَارِسِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَحَادِيثَ، وَيَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ لَمْ يُدْرِكِ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ، وَهُوَ يَرْوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَيَزِيدُ الْفَارِسِيُّ، وَيَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ كِلاَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَعَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ هُوَ: عَوْفٌ الأَعْرَابِيُّ[80].

اختلفت أقوال العلماء في يزيد الفارسي أهو يزيد بن هرمزأم لا، وقد أبدع الشيخ أحمد شاكرفي بسط هذه الأقوال فقال: ويزيد الفارسي هذا اختلفت فيه: أهو يزيد بن هرمز أم غيره؟ قال البخاري في التاريخ الكبير2/ 4/ 367: "قال لي عليّ: قال عبد الرحمن: يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قال: فذكرته ليحيى فلم يعرفه، قال: وكان يكون مع الأمراء". وفي التهذيب 11: 369: "قال ابن أبي حاتم: اختلفوا هل هو- يعني ابن هرمز- يزيد الفارسي أو غيره، فقال ابن مهدي وأحمد: هو ابن هرمز، وأنكر يحيى بن سعيد القطان أن يكونا واحداً، وسمعت أبي يقول: يزيد بن هرمز هذا ليس يزيد الفارسي، هو سواه". وذكره البخاري أيضاً في كتاب "الضعفاء الصغير" ص 37 وقال نحواً من قوله في التاريخ الكبير، فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولا، حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره[81].

المطلب الرابع: بيان العلة الواقعة في السند ونوعها.

علم العلل من أصعب أقسام علوم الحديث على الإطلاق ولا يخوض فيه إلا القلة من العلماء من أصحاب النظر الثاقب والحفظ الواسع، والإمام الترمذي من هؤلاء العلماء الذين أمعنوا نظرهم في الأسانيد والمتون ونقّبوا عن الأخطاء والأوهام التي وقع فيها بعض الرواة، ومن الأمثلة على ذلك:

الفرع الأول: بيان المخالفة الواقعة في السند.

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى وَهُوَ ابْنُ الطَّبَّاعِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ» وَقَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ» وَرَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ قَتَادَةَ، عن قتادة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ» وَهُوَ حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ أَيْضًا[82].

تعددت الروايات واختلفت عن أنس فيما إذا كان النبي ﷺ كان يتختم في يمينه أو في يساره، وهذه الرواية التي أخرجها الترمذي أخرجها الإمام النسائي في المجتبى [83] وفي السنن الكبرى[84]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده[85]، والبزار في مسنده [86]، جميعهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ أنه كان يتختم في يمينه.

وأما الرواية التي ورد فيها أنه ﷺ كان يتختم في يساره فقد أخرجها أبو الشيخ الأصبهاني في كتابه أخلاق النبي ﷺ، وآدابه من طريق أبي عبيد الحمصي عن شعبة وعمرو بن عامرعن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ [87].

واستغرب الإمام الترمذي سند حديث التختم في اليمين وقد رُوي من أوجه كثيرة، وهذا النوع عبّر عنه في كتابه العلل الذي في آخر الجامع فقال: "ورب حديث يُروى من أوجه كثيرة وإنما يُستغرب لحال الإسناد"[88]. ومن عادة الإمام الترمذي إذا أطلق لفظ الغرابة من غير أن يُقرنه بالحسن أو الصحة أو الجودة فإنه يريد به تضعيف الحديث وعدم صحته و الله أعلم[89].

وأما رواية قتادة فاختلف عليه فيها، فقال سعيد بن أبي عروبة عنه، عن أنس: كان يتختم في يمينه، وقال شعبة وعمرو بن عامر، عن قتادة، عنه:كان يتختم في يساره [90].

وكل رجال حديث التختم باليمين ثقات عدا عبّاد بن العوام فقد اختلفت أقوال النقاد حوله بين موثق ومضعف. قال الفضل بن زياد عن أحمد: يشبه أصحاب الحديث[91].

وقال الأثرم عن أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة[92].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن اختلاف الأحاديث في ذلك، فقال: لا يثبت هذا ولا هذا، ولكن في يمينه أكثر[93].

وقال أبو داود السجستاني: ذَكَرْتُ لِأَحْمَدَ حَدِيثَ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ"، فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: عِنْدَ عَبَّادٍ عَنْ سَعِيدٍ غَيْرُ حَدِيثٍ خَطَأٌ[94].

الفرع الثاني: بيان الاضطراب الواقع في السند.

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: «وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ كَانَ يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَرُبَّمَا أَسْنَدَهُ، وَرُبَّمَا أَرْسَلَهُ»

- حَدَّثَنَا السِّنْجِيُّ وَهُوَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ السِّنْجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عُمَرَ[95].

بيّن الترمذي من خلال تعقيبه على هذا الحديث الراوي المخطأ. كما عبّر عن ذلك أيضا في كتابه الجامع قائلا: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَضْطَرِبُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الحَدِيثِ، فَرُبَّمَا ذَكَرَ فِيهِ عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُبَّمَا رَوَاهُ عَلَى الشَّكِّ فَقَالَ: أَحْسَبُهُ عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُبَّمَا قَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عُمَرَ[96].

كما أورده كتابه العلل ثم سأل شيخه البخاري عنه فقال: هو حديث مرسل، قلت له: رواه أحمد عن زيد بن معمر؟ قال: لا أعلمه [97].

وأورده أيضا ابن أبي حاتم في العلل فقال: "وسمعت أبي يقول: رَوَى عبد الرَّزَّاق، عَنْ مَعْمَر، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ: "كُلُوا الزَّيْتَ، وائْتَدِمُوا بِهِ.." حدّث مرة عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي ﷺ. هكذا رواه دهراً، ثم قال بعد: زيد بن أسلم عن أبيه أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ؛ ثم لم يمت حتى جعله عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ بلا شك"[98].

وقال أبو داود السجستاني: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:" كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ "، فَقَالَ: هَذَا حَدَّثَنَا بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، لَيْسَ فِيهِ عُمَرُ[99].

وحكم الشيخ الألباني رحمه الله على الرواية المرسلة بالصحة [100]، إلا أن الدكتور طارق بن عوض الله عاب عليه ذلك حيث قال: و قد تساهل الشيخ الألباني حيث صححه في السلسة الصحيحة[101].

الفرع الثالث: بيان تعارض الوصل والإرسال.

قال الترمذي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحُلْوُ الْبَارِدُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَهَكَذَا رَوَى يُونُسُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا» قَالَ أَبُو عِيسَى: «إِنَّمَا أَسْنَدَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ»[102].

اشتمل هذا الحديث على فوائد إسنادية تبين العلة التي اعترته، وكيف نبه الإمام الترمذي - وهو صاحب النظر الثاقب- إلى اختلاف الرواة على معمر

في تحمل هذا الحديث، و كيف رجح الرواية المرسلة على المسندة بقرائن تنظم إلى ذلك.

وقد تفرد سفيان بن عيينة في رواية هذا الحديث مسندا، عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، بينما رواه عبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق، وغير واحد عن معمر عن الزهري مرسلا، وتابع معمرا يونس بن يزيد الأيلي على إرساله.

فاجتماع هاتين القرينتين– الأكثرية ومتابعة يونس لمعمر- رجح الترمذي الرواية المرسلة على الرواية المسندة، وهذا ما صرح به في الجامع حين أخرج هذه الوجه قائلا: "و الصحيح ماروي عن الزهري، عن النبي مرسلا"[103].

وقال أبو زرعة: المرسل أشبه [104].

وطريق الباب أخرجها الترمذي في الجامع[105]، والإمام أحمد في المسند[106]، والنسائي في الكبرى[107]، والحميدي في مسنده [108]، كلهم عن سفيان بن عيينة عن معمر به، وصححه الحاكم في المستدرك وقال: على شرط الشيخين ووافقه الذهبي [109].

وأخرجها أيضا الإمام الدارقطني في العلل مرجحا الرواية المرسلة؛ فقال: والمُرسَلُ أَشبَهُ بِالصَّوابِ... ولَم يُتابِعِ ابن عُيَينَة عَلَى ذَلِك[110].

الفرع الرابع: التنبيه على علة الإدراج في السند.

قال الترمذي: حدثنا عبد الله بن أبي زياد، قال: حدثنا سيار، قال: حدثنا سهل بن أسلم، عن يزيد بن أبي منصور، عن أنس، عن أبي طلحة قال: «شكونا إلى رسول الله ﷺ الجوع ورفعنا عن بطوننا عن حجر حجر، فرفع رسول الله ﷺ عن بطنه عن حجرين» قال أبو عيسى: "هذا حديث غريب من حديث أبي طلحة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومعنى قوله: ورفعنا عن بطوننا عن حجر حجر، كان أحدهم يشد في بطنه الحجر من الجهد والضعف الذي به من الجوع"[111].

اشتمل الحديث على فائدة دقيقة تُعرف في علم المصطلح بالمزيد في متصل الأسانيد، وقد استغرب الترمذي الحديث عن أبي طلحة، وقوله لا نعرفه

إلا من هذا الوجه وذلك للوهم الذي وقع من سيار بن حاتم حين أدرج قوله:"عن أبي طلحة " والحديث مرويٌ عن أنس عن النبي ﷺ.

وأخرج هذا الحديث من هذا الوجه الإمام أحمد في كتابه الزهد[112]، والإمام الترمذي في جامعه[113].

والشاشي في مسنده[114]، والطبري في تهذيب الآثار[115]، والبيهقي في شعب الإيمان[116]، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ وآدابه[117]، والبغوي في شرح السنة [118] وفي الأنوار في شمائل النبي المختار[119]، وابن عساكر في تاريخ دمشق[120].

وسيار هو سيار بن حاتم العنزي، أبو سلمة البصري[121]، ذكره ابن حبان في كتاب " الثقات " وقال: كان جماعا للرقائق[122]، و قال العقيلي: أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني[123].سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث بهذا السند فقال: هذا خطأ إنما هو عن أنس عن النبي ﷺ ليس فيه عن أبي طلحة قلت لأبي الوهم ممن هو؟ قال: من سيار، وقلت لأبي زرعة: الوهم من سيار؟ فقال: سيار يقول هكذا[124].

المبحث الثاني: الفوائد المتنية.

المطلب الأول: بيان غريب ألفاظ الحديث الشريف.

يُعد علم غريب الحديث من العلوم المهمة في رفع ما استشكل فهمه من مراد النبي ﷺ في بعض الأحاديث، وقد اعتنى علماء الاسلام بهذا العلم أيما عناية، وعلم الغريب: "هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها"[125].

وزاد الإمام السخاوي على تعريف ابن الصلاح فقال: "ولا يظهر إلا بالتنقير عنه من كتب اللغة[126] فيُفهم من كلامه أن هذا العلم له علماؤه ومؤلفاته، وقد كان المحدثون يتحرجون من أن يقولوا في ألفاظ النبي ﷺ شيئا من عند أنفسهم رغم تبحرهم وغوصهم في مختلف العلوم، وهذا ما أكده الإمام شعبة بن الحجاج حين سُئل عن معنى لفظة حديثية بقوله: " خذها من الأصمعي فإنه أعلم بهذا مني"[127].

كذلك قول الإمام أحمد حين سئل عن حرف من غريب الحديث قال: "سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ"(128).

وقد سار الترمذي على هذا المنهج في بيان اللفظة الحديثية وتوضيح مرادها من مواردها الأصلية ككتب الغريب المشهورة، أو سؤال أهل البادية من الأعراب. وهذا ما اعتمده في الشمائل على غرار ما يلي:

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَلِيمَةَ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى غُفْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ وَلَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ إِذَا وَصَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ بِالطَّوِيلِ الْمُمَّغِطِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ الْمُتَرَدِّدِ، وَكَانَ رَبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ، لَمْ يَكُنْ بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ، وَلَا بِالسَّبْطِ، كَانَ جَعْدًا رَجِلًا، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمُطَهَّمِ وَلَا بِالْمُكَلْثَمِ، وَكَانَ فِي وَجْهِهِ تَدْوِيرٌ أَبْيَضُ مُشْرَبٌ، أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ، أَهْدَبُ الْأَشْفَارِ، جَلِيلُ الْمُشَاشِ وَالْكَتَدِ، أَجْرَدُ ذُو مَسْرُبَةٍ، شَثْنُ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، إِذَا مَشَى تَقَلَّعَ كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ فِي صَبَبٍ، وَإِذَا الْتَفَتَ الْتَفَتَ مَعًا، بَيْنَ كَتِفَيْهِ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ، وَهُوَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، أَجْوَدُ النَّاسِ صَدْرًا، وَأَصْدَقُ النَّاسِ لَهْجَةً، وَأَلْيَنُهُمْ عَرِيكَةً، وَأَكْرَمُهُمْ عِشْرَةً، مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً أَحَبَّهُ، يَقُولُ نَاعِتُهُ: لَمْ أَرَ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ ﷺ".

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ: "الْمُمَّغِطُ: الذَّاهِبُ طُولًا". وَقَالَ: "سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي كَلَامِهِ: تَمَغَّطَ فِي نَشَّابَتِهِ أَيْ مَدَّهَا مَدًّا شَدِيدًا. وَالْمُتَرَدِّدُ: الدَّاخِلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ قِصَرًا. وَأَمَّا الْقَطَطُ: فَالشَّدِيدُ الْجُعُودَةِ. وَالرَّجُلُ الَّذِي فِي شَعْرِهِ حُجُونَةٌ: أَيْ تَثَنٍّ قَلِيلٌ. وَأَمَّا الْمُطَهَّمُ فَالْبَادِنُ الْكَثِيرُ اللَّحْمِ. وَالْمُكَلْثَمُ: الْمُدَوَّرُ الْوَجْهِ. وَالْمُشَرَّبُ: الَّذِي فِي بَيَاضِهِ حُمْرَةٌ. وَالْأَدْعَجُ: الشَّدِيدُ سَوَادِ الْعَيْنِ. وَالْأَهْدَبُ: الطَّوِيلُ الْأَشْفَارِ. وَالْكَتَدُ: مُجْتَمِعُ الْكَتِفَيْنِ وَهُوَ الْكَاهِلُ. وَالْمَسْرُبَةُ: هُوَ الشَّعْرُ الدَّقِيقُ الَّذِي كَأَنَّهُ قَضِيبٌ مِنَ الصَّدْرِ إِلَى السُّرَّةِ. وَالشَّثْنُ: الْغَلِيظُ الْأَصَابِعِ مِنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ. وَالتَّقَلُّعُ:أَنْ يَمْشِيَ بِقُوَّةٍ. وَالصَّبَبُ الْحُدُورُ، نَقُولُ: انْحَدَرْنَا فِي صَبُوبٍ وَصَبَبٍ. وَقَوْلُهُ: جَلِيلُ الْمُشَاشِ يُرِيدُ رُؤُوسَ الْمَنَاكِبِ.

وَالْعِشْرَةُ: الصُّحْبَةُ، وَالْعَشِيرُ: الصَّاحِبُ. وَالْبَدِيهَةُ: الْمُفَاجَأَةُ، يُقَالُ: بَدَهْتُهُ بِأَمْرٍ أَيْ فَجَأْتُهُ [129].

2/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: «مَا شَبِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خُبْزٍ قَطُّ وَلَا لَحْمٍ، إِلَّا عَلَى ضَفَفٍ». قَالَ مَالِكٌ: سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ: مَا الضَّفَفُ؟ قَالَ: «أَنْ يَتَنَاوَلَ مَعَ النَّاسِ»[130].

اعتمد الإمام الترمذي في هذا الحديث مذهب الإمام مالك بن دينار في سؤال أهل البادية حين استشكل عليه لفظ الظفف وبيّن له معناه.

والضَّفَفُ: الضِّيقُ وَالشِّدَّةُ. أَيْ: لَمْ يَشْبَعْ مِنْهُمَا إِلَّا عَنْ ضِيقٍ وَقِلَّةٍ. وَقِيلَ: إِنَّ الضَّفَفَ اجْتِمَاعُ النَّاسِ. يُقَالُ: ضَفَّ الْقَوْمُ عَلَى الْمَاءِ يَضُفُّونَ ضَفًّا وَضَفَفًا. أَيْ: لَمْ يَأْكُلْ خُبْزًا وَلَحْمًا وَحْدَهُ، وَلَكِنْ يَأْكُلُ مَعَ النَّاسِ. وَقِيلَ: الضَّفَفُ: أَنْ تَكُونَ الْأَكَلَةُ أَكْثَرَ مِنْ مِقْدَارِ الطَّعَامِ، وَالْحَفَفُ أَنْ تَكُونَ بِمِقْدَارِهِ[131].

وقد أشار الحافظ المزي بتفرد الإمام الترمذي بإخراج هذا الحديث[132].

وأخرجه في موضع آخر من الشمائل عن عبد الله بن عبد الرحمن، ثم عقّب بقوله: قال عبد الله: قال بعضهم: هو كثرة الأيدي[133].

وقال الإمام الباجوري: وقوله: هو كثرة الأيدي: أي أيدي الأضياف[134].

المطلب الثاني: التنبيه على آراء الفقهاء والمجتهدين في المسألة الفقهية

صُبغت مصنفات الإمام الترمذي - طبعا المطبوعة منها- بالصناعة الفقهية التي ميزت منهجه عن غيره من المحدثين؛ فقد اعتنى بفقه الحديث حاذيا في ذلك منهج شيخه الإمام البخاري، فقد بسط آراء الفقهاء، بذكر مذاهبهم وترجيحاتهم في المسائل الفقهية التى حوتها أحاديثه، ومن الأمثلة على ذلك:

1/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقَيْهِ» قَالَ سُفْيَانُ: أُرَاهَا حِبَرَةً [135].

وأخرج الإمام الترمذي هذا الحديث في الجامع بطوله في أبواب الصلاة، باب ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الآذان[136]، إلا أنه اختصره وأخذ منه موضع الشاهد في الشمائل: باب ما جاء في لباس رسول الله ﷺ لاقتصاره

على الفائدة الفقهية التي اشتمل عليها، واستدل بها في هذا الموضع لمناسبتها ترجمة الباب.

وقوله: قال سفيان: أراها حبرة، أراد الترمذي بها بيان مذهب سفيان الثوري في مسألة لبس الحلة الحمراء.

والحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الراء: نوع من برود اليمن يكون موشّى مخططا. وقول سفيان هذا معناه أن شيخه حين حدثه وصف الحلة بأنها حمراء ثم رجح سفيان أنه وصفها بأنها "حبرة" أي من هذا النوع، إذ يكون فيه لون أحمر[137]. وهذا الذي بينه الشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير عند شرحه لسنن الترمذي[138]. وقال الإمام الباجوري رحمه الله: وإنما قال سفيان ذلك، لأن مذهبه حرمة الأحمر البحت.أي الخالص[139].

2/ قال الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُخَالِطُنَا حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» قَالَ أَبُو عِيسَى: " وَفِقْهُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُمَازِحُ وَفِيهِ أَنَّهُ كَنَّى غُلَامًا صَغِيرًا فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عُمَيْرٍ. وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى الصَّبِيُّ الطَّيْرَ لِيَلْعَبَ بِهِ. وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ نُغَيْرٌ يَلْعَبُ بِهِ فَمَاتَ، فَحَزِنَ الْغُلَامُ عَلَيْهِ فَمَازَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟»[140].

من الفوائد التي تستنبط من هذا الحديث ما يلي:

- تقطيع الترمذي لهذا الحديث آخذا منه الجزء الذي يناسب ترجمة الباب"باب ما جاء في صفة مزاح رسول الله ﷺ.

- بيانه للأحكام الفقهية التي تضمنها الحديث، وكان هذا منهجه رحمه الله تعالى في الجامع حين اعتنى بذكر آراء واجتهادات الفقهاء في استنباط الأحكام، ومن هذه الأحكام ما يلي[141]:

- جواز تكنية الصغير بأبي فلان، وأن يتصور منه الإيلاد، و قد ترجم البخاري رحمه الله في صحيحه قال: باب الكنية للصبي، وقبل أن يولد للرجل، وصدّر الباب بحديث: "يا أبا عمير ما فعل النغير"[142] مشيرا بذلك إلى الرد على من قال بالمنع.

- صيد المدينة مباح بخلاف صيد مكة.

- لا بأس بحبس الطير في القفص لرؤية لونه، أوسماع صوته واللعب المباح به إذا قام بمؤنته وإطعامه على ما ينبغي.

-لا بأس بتصغير الأسماء والترفق والتلطف ولا بالدعابة والمزاح ما لم يكن إثما.

- جواز سؤال الإنسان عما السائل بما لمّ بحاله تعجبا منه، وكمال خُلقه وعطفه ورأفته وتواضعه، وأن رعاية الضعفاء ومزيد التأسي بهم، والتلطف بهم، وإدخال السرور عليهم من مكارم الأخلاق المطلوبة المندوبة.

المطلب الثالث: بيان نوع العلة الواقعة في المتن.

الفرع الأول: علة الإدراج في المتن.

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مُتَّكِئًا عَلَى وِسَادَةٍ عَلَى يَسَارِهِ"[143].

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُتَّكِئًا عَلَى وِسَادَةٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: «لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ عَلَى يَسَارِهِ، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ إِسْرَائِيلَ نَحْوَ رِوَايَةِ وَكِيعٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى فِيهِ عَلَى يَسَارِهِ إِلَّا مَا رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنِ إِسْرَائِيلَ»[144].

قال الدارقطني: وسُئِل عَن حَدِيثِ سِماكٍ، عَن جابِرِ بنِ سَمُرَة، دَخَلتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيتُهُ مُتَّكِئًا عَلَى وِسادَة. فَقال: يَروِيهِ وكِيعٌ، واختُلِف عَنهُ: فَرَواهُ أَبُو السّائِبِ سَلمُ بن جُنادَة، عَن وكِيعٍ، عَنِ الثَّورِيِّ، عَن سِماكٍ، عَن جابِرِ بنِ سَمُرَة. وَرَواهُ يَحيَى بن مَعِينٍ وغَيرُهُ، عن وَكِيع، عَن إسرائِيل، عَن سِماكٍ، وهُو الصَّوابُ.

وَرَواهُ إِسحاقُ بن مَنصُورٍ السَّلُولِيُّ (ثِقَةٌ) عَن إِسرائِيل، عَن سِماكٍ، عَن جابِرِ بنِ سَمُرَة، وزاد فِيهِ: عَلَى يَسارِهِ.

وقد استغرب الترمذي هذه الزيادة، وقد عبر عن هذا الوجه بالغرابة في كتابه العلل الذي في آخر الجامع فقال: "ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه "[145].

وهذه الصورة من الغرابة عبر عنها ابن رجب قائلا: " أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة "[146]

وإسحاق بن منصور تباينت أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، فذكره ابن حبان في الثقات[147]، وأحمد بن عبد الله العجلي في كتابه الثقات، وقال: ثقة وكان فيه تشيع[148]، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، تكلم فيه للتشيع[149]، قال يحي بن معين: ليس به بأس[150].

وذكر الحافظ ابن حجر أن الترمذي قد صحح هذا الحديث هو وأبو عوانة وابن حبان[151] وبالتالي هذه الزيادة التي زادها إسحاق بن منصور من قبيل زيادة الثقة المقبولة وهو مذهب الترمذي كما أسلفا الذكر.

الفرع الثاني: بيان علة التصحيف والتحريف في ألفاظ الحديث.

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنٍ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ ثَلَاثًا» قَالَ أَبُو عِيسَى: "وَرَوَى غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ"[152].

تفرد الإمام الترمذي برواية هذا الحديث وإخراجه، بينما تناولت كتب السنة الحديث بقولهم: " يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ"، وهذه إشارة منه إلى شذوذ لفظة «ثلاثا» وأن اللفظ المحفوظ هو «الثلاث».

وممن أخرج الحديث بلفظ "الثلاث" الإمام مسلم في مواضع ثلاثة، والإمام أبو داود في سننه، والدارمي في سننه في موضعين، والإمام أحمد في مواضع أربعة...

خاتمة

تم بحمد الله هذا الجهد المتواضع والذي سلط الضوء على جانب مهم من جوانب الصناعة الحديثية عند الإمام الترمذي الذي فاق أقرانه بالحفظ والإتقان، والمتمثلة في بعض الفوائد الحديثية التي عقّب بها الترمذي على بعض الأحاديث فأثمرت بعض هذه النتائج:

1/ تميز الإمام الترمذي بمنهجه في ترتيب كتابه الشمائل من أول باب إلى آخره.

2/ علم الشمائل علم خاص بخَلق النبي ﷺ وخُلقه وجميع خصاله وكل جوانب حياته سواء مع ربه أو أهله أو صحابته، وبيان أهميته والاهتمام بدراسته.
3/ اشتمال الشمائل على مجموعة من علوم الحديث رغم أنها خاصة بذكر صفاته وخصاله إلا أن الترمذي بيّن بعض الفوائد المهمة التي تُنْبئ عن الملكة النقدية التي يملكها.
4/ حكمه على بعض الأحاديث، والتكلم في بعض الرجال الذين تستدعي الحاجة إلى بيان حالهم والتنصيص على ذلك.
5/ بيانه للغريب من ألفاظ الحديث الشريف وأهم الموارد التي يعتمد العلماء عليها في تفسيرها وتقريب المعنى لقارئها.
6/ التنصيص على العلة الواقعة في الحديث سواء في الإسناد أو المتن أو كليهما وبيان نوعها.
7/بيانه لبعض المنفردات والوحدان من الصحابة رضوان الله عليهم، ومن اختلف في صحبته.
8/ اهتمامه بالصناعة الفقهية للأحاديث والتنصيص على بعض الآراء الفقهية التي حوتها بعض الأحاديث.

ومن المقترحات:

1/ بعض التعقيبات حوت مجموعة من الفوائد، وكل فائدة تحتاج إلى مزيد بحث وتوسع.
2/ كتاب الشمائل لازال بحاجة إلى مزيد بحث واهتمام من جوانب أخرى.

قائمة المصادر و المراجع

1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي.
2) الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، الطبعة الأولى تحقيق سهيل زكّار، الطبعة الثانية قرأها و دققها على المخطوطات يحيى مختار رغزاوي، الطبعة الثالثة منقحة وبها تعليقات وزيادات كثيرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1404هـ-1984م، ط2: 1405هـ-1985م، ط3: 1409هـ-1988م.

3) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تقديم الدكتور أحمد معبد، تح: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر- الرياض، السعودية، ط1: 1420هـ-1999م.
4) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، للإمام ضياء الدين عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي (ت643هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط3: 1420هـ-2000م.
5) أحوال الرجال، لأبي اسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، حققه وعلق عليه السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، د ط.
6) أخلاق النبي ﷺ وآدابه، للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ (ت369هـ)، دراسة وتحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع- الرياض، السعودية، ط1: 1418هـ-1998م.
7) أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي(ت974هـ)، ت. ودراسة أبي الفوارس أحمد بن فريد المزيري، قدّم له: كمال عبد العظيم العناني، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ط1: 1419هـ-1998م.
8) الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي ط1: 1328هـ.
9) الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد بن عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، قدم له و قرّظه: أ.د محمد عبد المنعم البرّي، د عبد الفتاح أبو سنة، د جمعة طاهر النجار، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط1: 1415هـ-1995م.

10) اقتران الجودة والغرابة في سنن الترمذي دراسة نظرية تطبيقية، حسن علي محمود الفيسي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، الهيئة العلمية الاستشارية /ديوان الوقف السني، السنة 2007، الإصدار: 08.
11) إكمال تهذيب الكمال.
12) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للإمام أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت 475هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1: 1411هـ-1990م.
13) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للإمام لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت 463هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ط1: 1412هـ-1992م.
14) الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر بيروت.
15) الأنوار في أخبار النبي المختار، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، تح: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي دمشق، ط1: 1416هـ-1995م.
16) البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخلق العتكي البزار(ت696ه)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1: 1414ه-1993م.
17) التاريخ الأوسط، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ)، تح: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي المملكة العربية السعودية، ط1: 1418هـ-1998م.
18) تاريخ مدينة دمشق دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو احتاز بواحيها من وارديها وأهلها، للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة اللهبن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر(ت571هـ)، تح: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط: 1415هـ-1995م.
19) تحفة الأشراف في معرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي (ت742هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1999م.

20) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي (ت826هـ)، ضبط نصه وعلق عليه عبد الله نوّارة، مراجعة مركز السنة للبحث العلمي، مكتبة الرشد – الرياض- ط1: 1419هـ-1999م.
21) تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، عناية:عادل مرشد، مؤسسة الرسالة – بيروت- الطبعة الأولى: 1416هـ-1996م.
22) التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر(ت463هـ)، تح: سعيد أحمد أعراب، توزيع مكتبة الأوس المدينة المنورة، ط: 1410هـ-1990م.
23) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ)، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة.
24) تهذيب التهذيب، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، ط1: 1415هـ-1994م.
25) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت742هـ)، حققه وضبط نصّه وعلّق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط1: 1413هـ-1992م.
26) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- ط1: 1408هـ.
27) الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان– د ت.
28) الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط1: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند -
29) جمع الوسائل في شرح الشمائل، للإمام علي بن سلطان محمد الهروي المشهور بملا علي القارئ (ت1014هـ)، المطبعة الأدبية مصر، ط: 1318هـ.

30) دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.
31) الزهد، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ)، وضع حواشيه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان- ط1: 1420هـ-1999م.
32) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها و فوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط: 1415هـ-1995م.
33) السنن الصغرى (المجتبى من السنن)، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي (ت303هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية –حلب- ط1: 1406هـ-1986م.
34) السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي، تح عبد المنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، قدم له عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1: 1421هـ-2001م.
35) سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3: 1406هـ-1986م.
36) شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ط1: 1403هـ-1983م.
37) شرح سنن الترمذي، للشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير.
38) شرح شمائل النبي ﷺ لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، مكتبة الملك فهد –الرياض- ط1: 1435هـ-2014م.
39) شرح علل الترمذي، للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن أبي البركات البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي

(ت795هـ)، تح: كمال علي علي الجمل، دار الكلمة للنشر والتوزيع المنصورة –مصر- ط1: 1418هـ-1998م .
40) شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت321هـ)، تح: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وفهرسه يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط1: 1414هـ-1994م.
41) شعب الإيمان، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، تح: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، منشورات دار الكتب العلمية- بيروت –لبنان- ط1: 1421هـ-2000م.
42) الشمائل المحمدية والخصال المصطفوية / للإمام أبي عيسى الترمذي (ت279هـ)، ضبطه وصححه محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان- الطبعة الأولى: 1416هـ-1996م.
43) الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، للإمام الترمذي، حققه وعلّق عليه سيد بن عباس الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط3: 1416هـ-1996م.
44) الشمائل المحمدية، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تح: عصام موسى هادي، دار الصديق للنشر، ط2: 1439هـ-2018م
45) صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، كتاب الأدب، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- د ت.
46) العلل الصغير.
47) العلل الكبير، للإمام الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تح: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت، ط1: 1409هـ.
48) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت385هـ)، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، ط1: 1405هـ-1985م، والمجلدات من الثاني

عشر إلى الخامس عشر، علّق عليه محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي الدمام.
49) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، للإمام أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت855هـ)، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ط1: 1421هـ-2001م.
50) فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تر: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة بيروت، ط 1379.
51) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث / الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، ت: محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى: 1426هـ.
52) كتاب التاريخ الكبير، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، ط: 1407هـ-1986م.
53) كتاب الثقات، للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت965هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1: بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند 1399هـ-1979م
54) كتاب الثقات، للعجلي.
55) كتاب الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار الكتب العلمية –بيروت- لبنان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، د ت.
56) كتاب العلل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي(ت367هـ)، تح: فريق من الباحثين وآخرين، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1: محرم 1427هـ-فبراير 2006م.
57) كتاب المتفق والمختلف، للحافظ أبي بكرأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تح: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، ط1: 1417هـ-1997م.

58) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت235هـ)، ضبطه وصححه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط1: 1416هـ-1995م.
59) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(ت808هـ)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1399هـ-1979م.
60) لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دارصادر بيروت، ط: 1414هـ.
61) مختصر الشمائل المحمدية، اختصره وحققه محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية عمان – الأردن – مكتبة المعارف المملكة العربية السعودية – الرياض- ط1: 1405هـ، ط2: 1406هـ.
62) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، ط1: 1420هـ-1999م.
63) المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري(405هـ)، اعتنى به صالح اللحّام، الدار العثمانية للنشر، دار ابن حزم، ط1: 1428هـ-2008م.
64) المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت335هـ)، تح: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة- ط1: 1414هـ-1993م، 17/3.
65) مسند أبي يعلى، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي(ت 307هـ)، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط1: 1404هـ- 1984م
66) المسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1421هـ-2001م.

67) مسند الحميدي، للإمام الحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب – بيروت- د ت
68) المسند، للإمام أحمد بن حنبل(ت241هـ)، شرح وصنع الفهارس أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1: 1416هـ-1995م.
69) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد الله العزيز الشثري، دار العاصمة المملكة العربية السعودية، دار الغيث المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ-2000م.
70) المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية –القاهرة- د ت.
71) معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تح: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر الرياض، ط1: 1419هـ-1998م.
72) معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، للإمام عثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تح: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط: 1406هـ - 1986م.
73) المنفردات والوحدان، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان -، ط1: 1408هـ-1988م.
74) المواهب اللدنية حاشية على الشمائل المحمدية، العلامة الشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري (ت1276هـ)، مؤسسة محمد السيد محمد محمد مصطفى للنشر والتوزيع، دار ميراث النبوة للنشر والتوزيع، ط1: 1440هـ-2019م.
75) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار الفكر.

76) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار الفكر، د ت.

الهوامش:

(1)- لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، ط: 1414هـ، 340/3

(2)- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، تح: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1: 2001م، ص61.

(3)- لسان العرب، للإمام ابن منظور، 369/11.

(4)- دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م، 162/2.

(5)- شرح شمائل النبي ﷺ لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، مكتبة الملك فهد –الرياض- ط1: 1435هـ -2014م، ص8.

(6)- دستور العلماء، 57/2.

(7)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في خضاب رسول الله ﷺ، ص42.

(8)- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، عناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة –بيروت- الطبعة الأولى: 1416هـ-1996م، ص564

انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، 70/4، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 1658/4، الطبقات لابن سعد، 51/6، التاريخ الكبير، 321/3.

(9)- المسند، للإمام أحمد بن حنبل(ت241هـ)، شرح وصنع الفهارس أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، ط1: 1416هـ-1995م، 502/6.

(10)- الشمائل المحمدية، ص146.

(11)- الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، قدّم له وقرظه محمد عبد المنعم البرّي، وعبد الفتاح أبو سنة، وجمعة طاهر النّجار، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط1: 1415هـ-1995م، 324/2-325.

(12)- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 441/3.

(13)- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي (ت826هـ)، ضبط نصه وعلق عليه عبد الله نوّارة، مراجعة مركز السنة للبحث العلمي، مكتبة الرشد – الرياض- ط1: 1419هـ-1999م، ص99.

(14)- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 487/8.

(15)- المصدر نفسه.

(16)- التاريخ الكبير، 254/3.
(17)- الشمائل المحمدية للترمذي - ط الصديق (ص: 155)
(18)- تقريب التهذيب، ص171.
(19)- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 333/13.
(20)- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 484/4.
(21)- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، 352/4.
(22)- الثقات، لابن حبان، كتاب الصحابة، 202/3.
(23)- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، 38/3.
(24)- تقريب التهذيب، ص223. وانظر: تهذيب التهذيب، 3/5.
(25)- الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي ط1: 1328هـ، 219/2. رقم الترجمة: 4222.
(26)- جمع الوسائل في شرح الشمائل، 233/2.
(27)- المواهب اللدنية حاشية على الشمائل المحمدية، العلامة الشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري (ت1276هـ)، مؤسسة محمد السيد محمد محمد مصطفى للنشر والتوزيع، دار ميراث النبوة للنشر والتوزيع، ط1: 1440هـ-2019م، ص516.
(28)- الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، للإمام الترمذي، حققه وعلّق عليه سيد بن عباس الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط3: 1416هـ-1996م، حاشية ص350.
(29)- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، الطبعة الأولى تحقيق سهيل زكّار، الطبعة الثانية قرأها ودققها على المخطوطات يحيى مختار رغزاوي، الطبعة الثالثة منقحة وبها تعليقات وزيادات كثيرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1404هـ-1984م، ط2: 1405هـ-1985م، ط3: 1409هـ-1988م، 63/3.
(30)- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 287/8.
(31)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ، ص72.
(32)- المنفردات والوحدان، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان -، ط1: 1408هـ- 1988م، ص22.
(33)- الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد بن عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، قدم له وقرّظه: أ.د محمد عبد المنعم البرّي، د عبد الفتاح أبو سنة، د جمعة طاهر النجار، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط1: 1415هـ-1995م، 544/1.
(34)- المصدر نفسه
(35)- الإصابة في تمييز الصحابة، 544/1.

(36)- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تح: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر الرياض، ط1: 1419هـ-1998م، 544/2.

(37)- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت235هـ)، ضبطه وصححه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط1: 1416هـ-1995م، 302/5.

(38)- تهذيب التهذيب، 55/4. انظر: التاريخ الأوسط للبخاري، 235/1.

(39)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في خفّ رسول الله ﷺ، ص51.

(40)- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1: 1416هـ-1996م.

(41)- كتاب المتفق والمختلف، للحافظ أبي بكرأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تح: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، ط1: 1417هـ-1997م، ص1030.

(42)- تهذيب التهذيب، 97/2.

(43)- الجرح والتعديل، 135/4.

(44)- تهذيب الكمال، 444/11.

(45)- المصدر نفسه.

(46)- الجرح والتعديل، 135/4.

(47)- تقريب التهذيب، ص408.

(48)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في صفة شراب رسول الله ﷺ، ص84-85.

(49)- كتاب الثقات، للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت965هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1: بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند 1399هـ-1979م، 149/5.

(50)- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت742هـ)، حققه وضبط نصّه وعلّق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط1: 1413هـ-1992م، 298/21.

(51)- المصدر نفسه

(52)- الجرح والتعديل، 102/6.

(53)- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ص340.

(54)- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد الله العزيز الشثري، دار العاصمة - المملكة العربية السعودية، دار الغيث - المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ-2000م، 166/16.

(55)- أحوال الرجال، لأبي اسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، حقق وعلق عليه السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، د ط، ص112.

(56)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في شرب رسول الله ﷺ، ص87.

(57)- شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت321هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وفهرسه يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط1: 1414هـ-1994م، 273/4.

(58)- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية –القاهرة- د ت، 147/1.

(59)- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المحتارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، للإمام ضياء الدين عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي (ت643هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط3: 1420هـ-2000م، 215/3.

(60)- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخلق العتكي البزار(ت696هـ)، تح: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1: 1414هـ-1993م، 44/4.

(61)- كشف الأستارعن زوائد البزار على الكتب الستة، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(ت808ه)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1399هـ-1979م، 343/3. 336/1، 56/2-130-364.

(62)- المصدر نفسه، 336/1.

(63)- المصدر نفسه، 207/3.

(64)- اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن اسماعيل البوصيري، تقديم الدكتور أحمد معبد، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط1: 1420هـ-1999م، 404/3.

(65)- تقريب التهذيب، ص667.

(66)- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين إبي الحجاج يوسف المزي (ت742هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط1: 1413هـ-1992م، 239/35.

(67)- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي(ت742هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1999م، 294/3.

(68)- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ (ت369هـ)، دراسة وتحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1: 1418هـ-1998م، 427/3.

(69)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في صوم رسول الله ﷺ، ص116.

(70) - مختصر الشمائل المحمدية، ص160.

(71)- تهذيب الكمال، للإمام المزي، 372/33.

(72)- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 287/4.

(73)- الشمائل المحمدية للترمذي ط المكتبة التجارية (ص: 181)

(74)- انظر التاريخ الكبير، للإمام البخاري، 112/3، الجرح والتعديل، للإمام ابن أبي حاتم، 299/3، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للحافظ ابن ماكولا، 317/2 وقال: له حديث واحد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام شمس الدين الذهبي، 357/1. وكذلك في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 394/2.

(75)- الثقات، لابن حبان، 245/6.

(76)- تقريب التهذيب، ص122.

(77)- الشمائل المحمدية للترمذي - ط الصديق (ص: 148).

(78)- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، 332/17. ينظر: الثقات، لابن حبان، 90/7، التاريخ الكبير، للبخاري، 336/5. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 272/5.

(79)- المصدر نفسه، 537/22.

(80)- الشمائل المحمدية للترمذي - ط الصديق (ص: 156)

(81)- مسند الإمام أحمد، تح أحمد محمد شاكر، 333/1.

(82)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في تختم رسول الله ﷺ، ص57-58.

(83)- السنن الصغرى (المجتبى من السنن)، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي (ت303هـ)، كتاب الزينة، باب موضع الخاتم، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية –حلب- ط1: 1406هـ-1986م، 193/8.

(84)- السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي، كتاب الزينة، باب ذكر الاختلاف على أنس في فص خاتم النبي ﷺ، تح: عبد المنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، قدم له عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1: 1421هـ-2001م، 378/8.

(85)- مسند أبي يعلى، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي(ت 307هـ)، مسند مالك بن أنس، قتادة عن أنس، رقم 3119، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط1: 1404هـ- 1984م، 427/5.

(86)- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار(ت292هـ)، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، تح: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط1: 1414هـ-1993م، 405/13.

(87)- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، للإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تح صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1: 1998م، ص

(88)- كتاب العلل الذي في آخر الجامع، للإمام الترمذي، 712/5.

(89)- ينظر: اقتران الجودة والغرابة في سنن الترمذي دراسة نظرية تطبيقية، حسن علي محمود الفيسي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، الهيئة العلمية الاستشارية /ديوان الوقف السني، السنة 2007، الإصدار: 08، ص5.

(90)- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، للإمام أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت855هـ)، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان- ط1: 1421هـ-2001م، 56/22.

(91)- تهذيب التهذيب، 279/2.

(92)- تهذيب التهذيب، 279/2.

(93)- عمدة القارئ، 56/22.

(94)- مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، ط1: 1420هـ-1999م، ص400.

(95)- الشمائل المحمدية، للإمام الترمذي، باب ما جاء في صفة إدام رسول الله ﷺ، ص72.

(96)- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- ط1: 1408هـ-1987م، 4/ 285.

(97)- العلل الكبير، للإمام الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تح: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت، ط1: 1409هـ، ص306.

(98)- كتاب العلل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي(ت327هـ)، علل أخبار رويت في الأطعمة، تح: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1: 1427هـ-2006م، 404/4.

(99) - مسائل الإمام أحمد، رواية أبو داود السجستاني، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، ط1: 1420هـ-1999م، ص392.

(100)- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط: 1415هـ-1995م، ج1، ق2، ص724.

(101)- مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني، ص393

(102)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في صفة شراب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص84.

(103)- الجامع الصحيح، 272/4.

(104)- العلل لأبي حاتم، علل أخبار رويت في الأشربة، 488/4.

(105)- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، كتاب الأشربة، باب ما جاء أي الشراب كان أحب إلى رسول الله ﷺ، رقم 1895، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – د ت، 272/4.

(106) - المسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلا بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1421هـ-2001م، 120/40.

(107)- السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت303هـ)، كتاب الوليمة، باب ذكر الأشربة المباحة، رقم 6815، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، حققه

وخرّج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي بمساعة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط1: 1421هـ-2001م، 292/6.

(108)- مسند الحميدي، للإمام الحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب –بيروت- دت، 125/1.

(109)- المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ)، كتاب الأشربة، رقم 7200، اعتنى به صالح اللحّام، الدار العثمانية للنشر، دار ابن حزم – بيروت-، ط1: 1428هـ-2008م، 168/4.

(110)- العلل الواردة في الأحاديث، للإمام الدارقطني، ومن حديث أبي بكرة عن النبي ﷺ، 119/14.

(111)- الشمائل المحمدية للترمذي، باب ماجاء في عيش رسول الله ﷺ، ص141.

(112)- الزهد، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ)، وضع حواشيه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط1: 1420هـ-1999م.

(113)- الجامع الصحيح، كتاب الزهد، باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ، 182/4.

(114)- المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت335هـ)، مسند أبي طلحة الأنصاري، ما روى أنس بن مالك عن أبي طلحة، تح: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة- ط1: 1414هـ-1993م، 17/3.

(115)- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله □ من الأخبار، للإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ)، ذكر من وافقه في روايته كراهية ادخار الذهب والفضة ثلاثا، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، 274/1.

(116)- شعب الإيمان، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، منشزرات دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- ط1: 1421هـ-2000م، 314/7.

(117)- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، للإمام أبي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، باب ذكر زهده ﷺ وإيثاره الأموال على نفسه وتفريقها على المستحقين من أصحابه، تح: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1: 1418هـ-1998م، 153/4.

(118)- شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وعيش أصحابه رضي الله عنهم، تح شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ط1: 1403هـ-1983م، 276/14.

(119)- الأنوار في أخبار النبي المختار، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، باب في زهده وإعراضه عن الدنيا ﷺ، تح الشيخ إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي دمشق، ط1: 1416هـ-1995م، 329/1.

(120)- تاريخ مدينة دمشق دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو احتاز بواحيها من وارديها وأهلها، للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة اللهبن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر(ت571هـ)، باب ذكر تقلله وزهده وتبتله في العبادة وجده، تح: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط: 1415هـ-1995م، 122/4.

(121)- تهذيب الكمال، للإمام المزي، 307/12.
(122)- الثقات، لابن حبان، 298/8.
(123)- إكمال تهذيب الكمال، 184/6.
(124)- العلل، للإمام ابن أبي حاتم، 65/5.
(125)- علوم الحديث لابن الصلاح / للإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت643هـ)، تحقيق وشرح نورالدين عتر، دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان- ودار الفكر دمشق –سورية- ص272.
(126)- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث / الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، تح: محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى: 1426هـ، 412/3.
(127)- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث / الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ)، تح: محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى: 1426هـ، 412/3.
(128)- معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، للإمام عثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تح: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط: 1406هـ - 1986م، 272.
(129)- الشمائل المحمدية، باب ما جاء في خَلق رسول الله ﷺ، ص28-29.
(130)- الشمائل المحمدية، باب ما جاء في خف رسول الله ﷺ، ص50.
(131) - النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام ابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار الفكر، د ت، 95/3.
(132) - تحفة الأشراف في معرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي (ت742هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ط1: 1999م، 469/12.
(133)- الشمائل المحمدية، باب ما جاء في عيش رسول الله ﷺ، ص145.
(134)- المواهب اللدنية، ص 637-638.
(135)- المصدر نفسه، باب ما جاء في لباس رسول الله ﷺ، ص48.
(136)- انظر: الجامع الصحيح، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، رقم 197، 375/1
(137) - الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان– د ت، 376/1.
(138)- ينظر: شرح سنن الترمذي، للشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ص585.
(139)- المواهب اللادنية على الشمائل المحمدية،للشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري (ت1276هـ)، مؤسسة محمد السيد محمد محمد مصطفى، ودار ميراث النبوة، ط1: 1440ه-2019م، ص127.
(140) - الشمائل المحمدية للترمذي، باب ما جاء في صفة مزاح رسول الله ﷺ، ص94.

(141)- أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل، للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي (ت974هـ)، تحقيق ودراسة أبي الفوارس أحمد بن فريد المزيري، قدّم له: كمال عبد العظيم العناني، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ط1: 1419هـ-1998م، ص330.

(142)- صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، كتاب الأدب، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان- د ت، 155/7.

(143)- الشمائل المحمدية، للإمام الترمذي، باب ماجاء في تكأة رسول الله ﷺ، ص65.

(144)- المصدر نفسه، ص 66.

(145)- كتاب العلل الذي في آخر الجامع، 712/5.

(146)- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 635/2.

(147)- كتاب الثقات،لابن حبان، 112/8.

(148)- تاريخ الثقات، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت621هـ)، ترتيب نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي وتضمينات ابن حجر العسقلاني، خرّج أحاديثه عبد المعطي قلعجي، دارالكتب العلمية –بيروت- لبنان، ط1: 1405هـ-1984م، ص62.

(149)- تقريب التهذيب، لابن حجر، بعناية عادل مرشد مؤسسة الرسالة، ط1: 1416هـ-1996م، ص42.

(150)- الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط1: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند -، 234/2.

(151) - فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، تر: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة بيروت، ط 1379، 67/11.

(152)- الشمائل المحمدية، للإمام الترمذي، باب ما جاء في صفة أكل رسول الله ﷺ، ص67.